الأمم المتحدة S/2010/430

مجلس الأمن

Distr.: General
12 August 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقا بتقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2010/352)، ألتمس بموجب هذه الرسالة من مجلس الأمن أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠. ففي رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ وموجهة إليّ، طلب رئيس وزراء لبنان إلى مجلس الأمن أن يمدد ولاية القوة لمدة عام واحد إضافي دون تعديلها.

ولا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تؤدي دورا حاسما في كفالة إحلال السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وفي كفالة احترام الجانبين للخط الأزرق احتراما تاما. تواصل القوة، وفقا لولايتها، مراقبة وقف الأعمال العدائية ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون خالية من أي عناصر مسلحة أو أعتدة أو أسلحة غير مرخص لها. وتتخذ القوة أيضا جميع الإجراءات اللازمة في حدود قدراتها لكفالة عدم استخدام منطقة عملياتها لتنفيذ أنشطة معادية من أي نوع.

وقد أعربتُ عن قلقي العميق إزاء تبادل إطلاق النار الذي حدث بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ حول بلدة العديسة. وقد أدت هذه الحادثة المأساوية إلى خسارة في الأرواح – وهي أخطر حادثة وقعت بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فقد قُتل جنديان لبنانيان وجُرح ستة، كما قُتل صحفي لبناني واحد، بالإضافة إلى جرح مدنيين لبنانيين آخرْين. وقُتل ضابط إسرائيلي واحد وأصيب آخر بجروح خطيرة. وذلك الصباح كانت دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي تحاول قطع شجرة تقع شمال السياج التقني وجنوب الخط الأزرق، باستخدام رافعة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وكانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة قد اتصلت بالطرفين في محاولة للمحافظة على الهدوء، قبل أن يبدأ جيش الدفاع الإسرائيلي أعمال الصيانة.

وخلال عملية قطع الشجرة نُشر جنود لبنانيون في المنطقة المتاخمة؛ ثم اشتد التوتر وتبودل إطلاق النار. وحاول حفظة السلام التابعون لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في الموقع احتواء الوضع إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك. وتفيد التقارير بأن القوات المسلحة اللبنانية استخدمت مدافع رشاشة ثقيلة وقنابل صاروخية. واستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي مدافع رشاشة وصواريخ ونيران الدبابات والمدفعية. واستمر تبادل النيران حوالي ثلاث ساعات. وفي نهاية المطاف توقف الجانبان عن إطلاق النار بناء على طلب قوة الأمم المتحدة المؤقتة، لتمكين نائب قائدها الذي كان يتولى قيادة القوة بالنيابة حينها، من الوصول إلى مكان الحادث بالهيلكوبتر. وبالرغم من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة لا تزال ماضية في إجراء تحقيقاتها، فقد تبين لها أن الأشجار التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي يحاول قطعها تقع جنوب الخط الأزرق، وأن القوات المسلحة اللبنانية أطلقت الطلقة الأولى، إلا أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة لم تحدد الجهة التي بدأت النيران المباشرة.

وفي اليوم التالي، وهو ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، أكمل جيش الدفاع الإسرائيلي أعمال الصيانة تحت مراقبة القوات اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة. وكذلك عقد قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة اجتماعا ثلاثيا استثنائيا مع كبار ممثلي القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي. وقد حضر منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بلبنان أيضا الاجتماع وتكلم أمام الحاضرين. وجدد الطرفان التزامهما بوقف الأعمال العدائية وبالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتعهدا بالعمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة لكفالة عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

وقد عاد الهدوء إلى المنطقة. وسوف تقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة بإطلاع الطرفين على نتائج تحقيقاتها وإحاطة مجلس الأمن علما بها عند انتهاء التحقيق.

وكما أوضحت في تقريري الأخير فإن تحديد الخط الأزرق في عام ٢٠٠٠ كان حصرا من مسؤولية الأمم المتحدة لغرض عملي هو تأكيد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان امتثالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، دون المساس بما سيُبرم في المستقبل من اتفاقات بشأن الحدود. وعلى الرغم مما أبداه الطرفان من تحفظات بشأن الخط الأزرق في عام ٢٠٠٠ فقد عملا على احترام الخط بكامله على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. وإنني أحث الطرفين مرة أخرى على بذل أقصى جهدهما للحيلولة دون انتهاك الخط الأزرق، وعلى التزام أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات قرب الخط الأزرق من شأنها أن

تؤدي إلى سوء التفاهم أو أن يعتبرها الطرف الآخر استفزازا. ويجب احترام الخط الأزرق بكامله.

وابتداء من ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أجرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مناورة انتشار بأقصى قوامها، مدتها ٣٦ ساعة، لاختبار قدراتها. وكان مخططاً في البداية إجراء المناورة كعملية انتشار مشتركة مع القوات المسلحة اللبنانية. بيد أن القوات المسلحة اللبنانية أبلغت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في ٢٤ حزيران/يونيه بأنها لن تشارك في العملية وإن كانت ستواصل جميع أنشطتها العملياتية الاعتيادية المشتركة مع قوة الأمم المتحدة. ونُفذت مسبقا حملة إعلامية عامة لإيضاح الغرض من التحركات الإضافية. كما بُذلت عناية كبيرة للحد من أي إزعاج للسكان. ونفذت القوة في المجموع ٦٤٠ نشاطا تعبويا شملت تسيير دوريات ونشر مراكز مراقبة مؤقتة.

ووقعت أثناء المناورات ٢٤ حادثة شملت قيام مدنيين لبنانيين بأعمال تقييدية لحرية الحركة استمرت فترات مؤقتة، وسبع حوادث رمي أحجار أصيب بسببها أربعة من حفظة السلام بجروح طفيفة. وقد تم عموما إيجاد حل سريع لهذه الحوادث بمساعدة القوات المسلحة اللبنانية والسلطات المحلية. وعقب هذه الأحداث، حدث في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، أن منع عدد من المدنيين مرور دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة بالقرب من قرية قبريخا (القطاع الغربي)، ورشقوها بالحجارة وثقبوا إطارات مركبات الدورية وكسروا نوافذها واستولوا على بعض أسلحة القوة وذخيرتها واعتدوا على قائد الدورية. واستردت القوات المسلحة اللبنانية في وقت لاحق جميع الأسلحة المأخوذة أثناء الحادثة وأعادتها إلى قوة الأمم المتحدة.

إن حرية حركة قوة الأمم المتحدة وأمن وسلامة أفرادها من الشروط الأساسية لتنفيذ مهامها بفعالية. وفي القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) حث المجلس جميع الأطراف على أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تفي بدقة بالتزامها باحترام سلامة أفراد القوة وسائر الأفراد التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تفادي أي عمل من شأنه تعريض أفراد الأمم المتحدة للخطر وكفالة منح القوة حرية كاملة للتنقل داخل منطقة عملياتها. إن المسؤولية الرئيسية عن كفالة حرية حركة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ضمن منطقة عملياتها تقع على عاتق السلطات اللبنانية. وفي أعقاب هذه الحوادث، جددت القوات المسلحة اللبنانية تأكيداتها بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ستتمتع بحرية حركة غير منقوصة في منطقة عملياتها.

وعلى الرغم مما أحرز من تقدم ملموس في تنفيذ بعض عناصر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يظل هنالك مزيد من العمل الذي ينتظر الإنجاز. ويلزم بذل جهود متواصلة

وطويلة الأجل لضمان عدم وجود عناصر مسلحة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة، ولاكتشاف وإزالة جميع الأسلحة والمواد المتصلة بها التي ربما بقيت موجودة في المنطقة، والحيلولة دون إمكانية نقل أسلحة غير مصرح بها إلى منطقة العمليات. وقد استمرت القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في اتخاذ تدابير منسقة لإنجاز هذه الأهداف.

ويواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال جزء من قرية غجر ومنطقة متاخمة تقع شمال الخط الأزرق، وذلك في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويجب على إسرائيل أن تسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. ويجب أيضا على إسرائيل وقف انتهاكاتها الجوية التي تسهم في التوتر وتتواصل دون انقطاع.

وفي البحر، استمر وقوع الحوادث مرات عديدة في كل أسبوع على طول خط العوامات الذي أقامته إسرائيل بقرار انفرادي والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية. ومع أنه لم تسند إلى القوة مهمة رصد خط العوامات هذا، أثيرت المسألة في إطار الفريق الثلاثي، وأعرب قائد القوة عن قلقه من تلك الحوادث التي تساهم في زيادة حدة التوتر بين الطرفين.

ويواصل المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام تنسيق عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في جنوب لبنان من خلال المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام في النبطية. وسيواصل مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام ربط الاتصال بين القوة والمركز الإقليمي فيما يتعلق بالعمليات وخدمات الاعتماد وضمان الجودة. ويساهم مركز التنسيق أيضا في مشروع تعليم الخط الأزرق.

وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، بلغ مجموع عدد الأفراد العسكريين في القوة ١١ ٤٩٢ فردا. ويشمل هذا العدد ١٠ ٤٧١ فرداً في القوات البرية، و ٧٩٤ فردا يعملون في فرقة العمل البحرية، إضافة إلى ٢١٥ ضابطاً من ضباط الأركان في مقر القوة، و ٥٧ ضابطاً من ضباط الأركان في مقر قيادة قطاعات القوة. ويبلغ قوام العنصر المدني في القوة ٣٣٢ موظفا دوليا و ٦٥٤ موظفا وطنيا.

وتشترك إدارة عمليات حفظ السلام والقوة حاليا في تنفيذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض التقني. ويجري تنفيذ التوصية بإنشاء فرقة عمل معنية بالخط الأزرق ومزوّدة بقدرات هندسية مخصصة. ولا يزال التقدم مطردا في عملية وضع علامات ظاهرة على امتداد الخط الأزرق. ويبلغ إجمالي طول القطاعات الخمسة المتفق على نصب العلامات فيها حتى الآن زهاء ٣٩ كيلومترا.

وتم الاتفاق حتى الآن على ٧٧ إحداثية؛ وتم نصب ٥٧ علامة؛ ويجري إنشاء عشر علامات؛ وقد حُددت إحداثيات عشر نقاط لقياسها على الأرض مع الطرفين. وتتواصل أيضا أعمال البناء في المرحلة الأولى من مشروع طريق الخط الأزرق، حيث يجري ربط الطرق الموجودة ببناء ١١ وصلة طرقية.

وخلص الاستعراض التقني إلى أن فرقة العمل البحرية تظل عنصرا أساسيا من عناصر القوة. وخلال السنة الماضية، شهدت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة تناقصا تدريجيا في عدد الأصول المتاحة لها، وبخاصة الفرقاطات. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، وضع ترتيب للقيادة والتحكم على الساحل تحت قيادة إيطاليا كتدبير مؤقت ريثما تتطوع دولة قائدة يكون بمقدورها تزويد فرقة العمل البحرية بسفينة قيادة في البحر. ووافقت إيطاليا على مواصلة القيام بدور القيادة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠. ويقلقني عدم تطوع أي دولة حتى الآن لخلافة إيطاليا في دور الدولة القائدة – سواء بسفينة قيادة في البحر أو في إطار الترتيب الساحلي المؤقت. ولكي تتمكن فرقة العمل البحرية التابعة للقوة من مواصلة القيام بدورها المزدوج – وهو مساعدة القوات البحرية اللبنانية على منع دخول الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى لبنان عن طريق البحر بصورة غير قانونية من خلال تنفيذ عمليات الاعتراض البحرية، وتوفير التدريب لأفراد القوات البحرية اللبنانية – لا بد من توفير الأصول البحرية والقيادة اللازمة.

وإنني أولي أهمية كبرى للتوصية الناجمة عن الاستعراض التقني بإضفاء الطابع الرسمي على آلية للحوار الاستراتيجي المنتظم بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية من أجل إجراء تحليلات للقوات البرية والأصول البحرية، ووضع مجموعة من المقاييس المرجعية التي تعكس الترابط بين قدرات القوة ومسؤولياتها وقدرات القوات المسلحة اللبنانية، وذلك بغرض تحديد احتياجات هذه القوات لتنفيذ المهام الموكولة إليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي انتظار قرار حكومة لبنان بأن تؤيد رسميا آلية الحوار الاستراتيجي، تعقد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية مناقشات تمهيدية بشأن إطار لهذا الحوار.

لقد مضت أربع سنوات على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالرغم من الإنجازات العديدة التي تحققت، لا تزال هناك تحديات قائمة. ولعل تبادل إطلاق النار الذي وقع مؤخرا بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي دليل على أن الأجواء المستقرة والآمنة نسبيا، التي ساعدت القوة في إرسائها، يمكن أن تتغير بسرعة. ولا يزال يساورني القلق إزاء

هشاشة حالة وقف الأعمال العدائية، وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة الامتثال التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومضاعفة جهودها لكفالة وقف دائم لإطلاق النار.

وأود أن أكرر التأكيد على أن مساعدة المجتمع الدولي للقوات المسلحة اللبنانية على تعزيز فعاليتها وإتاحة الموارد لها للوفاء بمسؤولياته، بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق، لا تزال مسألة أساسية. ويتمثل هدف القوة على المدى البعيد في أن تنقل بشكل تدريجي المسؤوليات التي تتولاها القوة حاليا، برا وبحرا، إلى القوات المسلحة اللبنانية، وأن تتحمل هذه القوات مسؤولية المراقبة الأمنية الفعلية في منطقة عمليات القوة وفي المياه الإقليمية اللبنانية، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأود أن أعرب عن تقديري للواء ألبرتو أسارتا كويفاس، رئيس البعثة وقائد القوة، ولجميع أفرادها العسكريين وموظفيها المدنيين، لتفانيهم ولما يضطلعون به من عمل في جنوب لبنان خدمة للسلام.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية للقوة، رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٢/٦٤ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مبلغاً إجمالياً قدره ٥١٨,٧ مليون دولار للحساب الخاص للقوة لتغطية تكاليف القوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، ستظل تكلفة تمويلها محصورة في حدود المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للقوة ٤٠,٧ مليون دولار. وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، كان مجموع المبالغ المستحقة للدول المساهمة بقوات يساوي ١٣,٠ مليون دولار. وقد سُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

وبناءً على المعلومات المقدمة أعلاه، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ١٢ شهراً إضافية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان كي** مون